الزراعة العضوية كرافد لاستدامة الأمن الغذائي في الجزائر

د.تمار توفيق جامعة محمد بوضياف – المسيلة – الجزائر-

الملخص:

إن تحقيق الأمن الغذائي أصبح الاهتمام الأول للكثير من الحكومات و المنظمات الدولية، عن طريق توفير الغذاء بالكم الكافي و النوعية الجيّدة لجميع أفراد المجتمع، مع ضمان الاستقرار في إمدادات الغذاء و توفّر الإمكانيات المادية للحصول عليه.

يمكن يساهم اعتماد الإنتاج الزراعي والغذائي العضوي في سد الفجوة الغذائية التي برزت بوضوح أهميتها في الدول العربية على غرار الجزائر لما لها من تأثيرات مباشرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وما يرتبط بها من قرارات تنموية.

تهدف هذه الدراسة إلى تعريف الزراعة العضوية و دورها في تعزيز الأمن الغذائي المستدام من خلال واقعها في الجزائر و الدول المجاورة التي قطعت أشواط مهمة في هذا المجال على غرار تونس خاصة.

Résumée

La sécurité alimentaire est devenue une préoccupation majeure pour de nombreux gouvernements et organisations internationales, par la fourniture de nourriture en quantité suffisante et de qualité pour tous les membres de la société, tout en assurant la stabilité de l'approvisionnement alimentaire et fournir des ressources matérielles pour l'obtenir

L'adoption de la production agricole et alimentaire biologique peut contribuer à combler le déficit alimentaire qui a émergé clairement dans les pays arabes comme l'Algérie en raison de leurs effets directs sur les conditions économiques, sociales et environnementales et les décisions de développement associés

Cette étude vise à définir l'agriculture biologique et son rôle dans la promotion de la sécurité alimentaire durable grâce à sa réalité en Algérie et dans les pays voisins qui ont fait des progrès importants dans ce domaine en particulier la Tunisie.

تمهيد:

الزراعة العضوية هي نوع من الزراعة المستديمة، يحافظ على البيئة، الموارد الطبيعية، و صحة الإنسان، و هذا بفضل اعتماده الضعيف جدا على المدخلات الكيميائية و الامتناع التام عن استخدام بعضها. كما يمتنع هذا النوع من الزراعة عن استخدام التكنولوجيات العضوية مثل الإشعاعات، و كذا التهجين الهادف إلى الحصول على منتجات بخصائص معينة.

ولقد أدى التخوف المتزايد في العالم من انتشار الأمراض المرتبطة بالكيماويات المستخدمة في إنتاج الغذاء إلى تنامي وتسارع توجه المستهلك في الدول المتقدمة نحو تناول الأغذية المنتجة باستخدام الزراعة العضوية. وقد وصل حجم السوق في أمريكا والاتحاد الأوروبي في مجال الأغذية العضوية أحجاما كبيرة، ويتوقع أن يتضاعف مرات عديدة في الأعوام القادمة ، وقد انتشرت مزارع المنتجات العضوية في معظم دول العالم إلى أن بلغ مجموع مساحتها أكبر من 50 مليون هكتار في بداية الموسم الزراعي لعام 2016.

تهدف هذه الورقة إلى تعريف الزراعة العضوية و دورها في تعزيز الأمن الغذائي المستدام من خلال واقعها في الجزائر و الدول المجاورة التي قطعت أشواط مهمة في هذا المجال على غرار تونس خاصة.

أولا: الأمن الغذائي

1- مفهوم الأمن الغذائي:

يعد الأمن الغذائي من المشاكل العويصة التي تواجه البلدان النامية خاصة، نظرا لما له من تأثيرات سلبية سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الاجتماعية خاصة لأفراد الطبقات الفقيرة.

هناك عدة مفاهيم أطلقت على الأمن الغذائي، فقد تم على أنه توفير احتياجات المجتمع من متطلبات الغذاء الأساسية من أجل حياة الإنسان، بما يضمن له حدا أدنى من هذه المتطلبات بشكل منتظم ومستديم، لجميع الأفراد في حدود دخولهم المتاحة، ولا يعني الأمن

الغذائي وجود الطعام في الأسواق فحسب، بل أن الموقع الصحيح للأمن الغذائي ينطوي على مدى مقدرة الناس على شراء الطعام المتوفر في الأسواق أو بمعنى آخر هل يمكنهم شراء ما يكفيهم من طعام جيد لهم ولجميع أفراد أسرهم في حدود قدرتهم الشرائية[1].

كما لخصه البعض في قدرة المجتمع على توفير المستوى المحتمل من الغذاء لأفراده في حدود دخولهم المتاحة مع ضمان مستوى الكفاف من الغذاء للأفراد الذين لا يستطيعون الحصول عليه بدخلهم المتاح، سواء كان هذا عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد اعتمادا على الموارد الذاتية[2].

من التعريفات السابق يظهر أن مفهوم الأمن الغذائي ينبغي أن يؤسس على ثلاثة مرتكزات[3]:

1- وفرة السلع الغذائية.
2- وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم.
3- أن تكون أسعار السلع في تناول المواطنين.

2- جوانب ذات صلة بالأمن الغذائي

لفهم أدق لموضوع الأمن الغذائي يجب الإلمام ببعض المصطلحات التي ينبني عليها الأمن الغذائي وهي:

أ- مفهوم الاكتفاء الذاتي:

ويمكن تعريفه بقدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا[4].

فهو يعني الأمن الغذائي الذاتي دون ما حاجة إلى الآخرين، أي أن القطر أو الدولة أو مجموعة الدول المرتبطة في إطار معين (سوق مشتركة مثلا) تريد أن تكتفي ذاتيا في تأمين الاحتياجات الغذائية لسكانها بصورة كاملة فلا تكون عرضة لأي قدر من المخاطر التي قد تفرضها ظروف خارجية وذلك باعتباره الركيزة الأساسية للتنمية فلا تحتاج إلى إنفاق أموال في الخارج هي بحاجة إليها في الداخل[5].

إلا أن هذا المفهوم أثيرت حوله مجموعة من التحفظات أهمها[6]:

- الطابع الإيديولوجي لهذا المفهوم
- نسبية مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي
- إمكانية تحقيق هذا الهدف عمليا
- مدى العقلانية الاقتصادية لهذا المفهوم.

فمفهوم الاكتفاء الذاتي الكامل يغير مفهوما كاملا وغير واضح إذا لم يوضع في إطار جغرافي وتاريخي محدد، كما أنه في بعض الأحيان يحمل شحنة إيديولوجية واضحة.

و يتعلق التحفظ الثاني بنسبية مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي، هل هو عند الحد الأدنى في توفير الاحتياجات الغذائية أو الحد المتوسط أو الحد الأعلى؟ فلابد من ربط هذا بالمستوى الاقتصادي والمعيشي للمجتمعات أو المجتمع موضع الدراسة.

كما يعتبر التحفظ الثالث أن الاكتفاء الذاتي الغذائي الكامل قد يكون هدفا قوميا نبيلا، إلا أن تحقيقه مرتبط بالدرجة الأولى بالموارد المتاحة وقدرتها على الوفاء بالاحتياجات وقد يقرر أحد الأقطار المضي في تحقيق هذا الهدف إلا أن ذلك يكلفه تضحيات اقتصادية و اجتماعية باهضة إذا ما قورنت بحلول أكثر وسطية.

أما التحفظ الأخير فيتعلق بمدى العقلانية في القرار الاقتصادي القاضي بسياسة الاكتفاء الذاتي الغذائي الكامل إذ الموارد الزراعية محدودة وقطاع الزراعة هش لأنه يرتبط بصورة مباشرة بالتغيرات المناخية مما يجعل التعويل عليه بصورة مطلقة قرارا اقتصاديا غير رشيد.

كما أنه في ظل العولمة الاقتصادية، وما رافقها من تحرير التبادل التجاري في إطار المنظمة العالمية للتجارة، فإن معيار الاختيار الرشيد يميل إلى اعتبار التكلفة الأفضل بغض النظر أو دون تمييز بين إنتاج محلى أو إنتاج خارجي.

وهناك اعتبار آخر يتعلق بارتفاع مستويات المعيشة وتعدد متطلبات وأذواق المستهلكين لدرجة يصعب مهما أن تنتج كلها محليا.

و في الأخير نستنتج من هذا التحليل، أن الأمن الغذائي وتحقيقه قد يكون أيسر من تحقيق الاكتفاء الذاتي، ولأن هذا الأخير يتطلب استخدام عقلاني ورشيد للموارد وكذا توجيهها لتفعيل وتنمية الطاقات الإنتاجية المحلية، وهذا ما قد يكون من الصعب تحقيقه في كثير من الدول النامية.

3- أنواع الأمن الغذائي:

هناك من الاقتصاديين من قسم الأمن الغذائي إلى:

أ- الأمن الغذائي المطلق:

و يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهو ما يعرف بالأمن الغذائي الذاتي وهو صعب التحقق كما أنه يعوق عمليات التبادل التجاري بين الدول مما يؤدي إلى القضاء على الميزة النسبية التي توجد بالدولة.

ب- الأمن الغذائي النسبي:

و هي يعني قدرة الدولة أو مجموعة من الدول على توفير السلع الأساسية والمواد الغذائية محليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام.

و نلاحظ أن المعنيين لا يختلفان كثير عن مفهوم الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي وإنما يكمن الاختلاف في الاصطلاح وكذا طريقة التحقيق.

4- مفهوم أمان الغذاء:

لفهم أمان الغذاء يجب أولا أن نعرج على مفهوم الغذاء الذي يعتبر من العناصر الأساسية والحاجات الضرورية التي تضمن بقاء الإنسان، ومنذ البدايات الأولى للمجتمع أنصب جهد الإنسان على تأمين حاجاته الغذائية التي تمكنه من استهلاك كميات كافية من السعرات الحرارية غير أن الإنسان في حالات كثيرة خاصة في الدول النامية يجد أن غذائه يحتوي على الحد الأدنى من السعرات الحرارية، إذ هذه الكمية لا تشكل القدر الكافي من العناصر الأساسية لجسم الإنسان حتى ينمو بشكل سليم ومتوازن، كما نجد أنه في كثير من الأحيان يستهلك كميات كبيرة من الغذاء ولكنها تكون فقيرة من حيث المكونات الأساسية التي يحتاج إليها الجسم، فهو يحتاج إلى استهلاك غذاء سليم وصحي يفيده من الناحية الفيزيولوجية إذ يوفر التوازن الحيوي له ويتكون من المكونات الأساسية التالية:

(الماء بنسبة 63%، البروتين بنسبة 17%، الدهون بنسبة 12%، الأملاح المعدنية بنسبة 7%، السكريات 1%)، فهذه العناصر أساسية لتحقيق وجبة غذائية متكاملة يستفيد الجسم منها ويكون بذلك قادرا على أداء وظائفه بشكل جيد، حيث نلاحظ في عالمنا اليوم العديد من الشعوب التي تعاني من نقص الغذاء وفي حالات كثيرة من سوء تغذية، حيث لا يكون بوسع الفرد توفير السعرات الحرارية والبروتينات الضرورية لنمو الجسم، والبقاء على قيد الحياة، فالحد الأدنى المطلوب منها لا ينبغي أن يقل عن 40 غرام من البروتينات، ولا أن تخفض السعرات الحرارية عن 2300 وحدة[7]، هذا عن مفهوم الغذاء وأهم المعايير الواجب توافرها في الوجبة الكاملة أما عن أمان الغذاء ففي تقرير عن دور أمان الغذاء في الصحة والتنمية تذكر منظمة الصحة العالمية "لم يعد يكفي أن يتاح الغذاء بكمية كافية، وأن يشتمل على محتوى غذائي وافي باحتياجات الجسم، ولكن يجب أيضا أن يكون آمنا للاستهلاك وألا يعرض صحة المستهلك للخطر أو الضرر من خلال العدوى أو التسمم وتعرف منظمة الصحة العالمية أمان الغذاء بأنه "جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات الإنتاج، وتصنيع، وتخزين، وتوزيع وإعداد الغذاء اللازمة لضمان أن يكون الغذاء أمنا وموثوقا به، وصحيا، وملائما للاستهلاك الآدمي[8]".

و لهذا فإن أمان الغذاء هو عملية تسلسلية لصيقة بالغذاء من مرحلة إنتاجه من طرف الفلاح إلى غاية استهلاكه من طرف المستهلك الأخير، هذا الأخير الذي يكتسب الحق في سلامة غذائه كأحد أهم الحقوق التي يكتسبها لمجرد ولادته، والذي يتفرع عن الحق الأصلي وهو حق الإنسان في الحياة وسلامة البدن، وحماية الصحة العامة، ويتعلق ذلك الحق بحماية وحفظ المادة الغذائية التي يستمدها من حياته، ويترتب على الإعتداء عليه ما يترتب على الاعتداء على الحقوق الأولية الأخرى[9].

ثانيا: الزراعة العضوية

1- مفهوم الزراعة العضوية:

تعددت الكتابات التي تناولت مفهوم الزراعة العضوية، حيث تم تعريفها بأنها ممارسة زراعية تهدف إلى إنتاج غذاء دون استخدام المواد أو الأسمدة أو المبيدات الكيميائية و الكائنات المعدلة وراثيا.[10]

كما عرفها البعض الآخر بأنها أسلوب زراعي يهدف إلى إنتاج غذاء نظيف بطرق آمنة مع مراعاة التوازن الطبيعي دون الإخلال بالنظام البيئي بحيث يكون هذا الأسلوب مجد اقتصادياً ويحقق العدالة الاجتماعية . هذا النظام يأخذ التربة كمفتاح لنجاح الإنتاج (يحترم القدرة الطبيعية للنبات والحيوانات والأرض) ويعتمد على مدخلات الإنتاج المحلية ولا يسمح باستخدام (المدخلات التخليقية (الأسمدة الاصطناعية والمبيدات التخليقية والعقاقير البيطرية والبذور و السلالات المحورة وراثياً والمواد الحافظة والمواد المضافة والمواد المشعة.[11]

و لقد عرفتها وزارة الزراعة الأمريكية بكلمة الزراعة البديلة أي بديلة لزراعة المألوفة، حيث قالت "الزراعة البديلة هي النظام الإنتاجي الذي يتسم فيه إدماج العمليات الطبيعية مثل دورات العناصر الغذائية و تثبيت الآزوت الجوي و العلاقات بين الآفات و أعدائها الطبيعية في العملية الإنتاجية، و تقليل استخدام المركبات المخلقة من الأسمدة و المبيدات و منظمات النمو و الإضافات العلفية

و غيرها من القوى الحيوية و الوراثية للنبات و الحيوان، و تطوير المزج بين التركيبات المحصولية و الإمكانيات الإنتاجية و المحددات الطبيعية للأرض لضمان التواصل و الحفاظ بعيد المدى على المستويات العالية للإنتاج، و تحقيق الإنتاج الذي يتمتع بالكفاءة الاقتصادية مع التأكيد على الإدارة المزرعية المتطورة و صيانة التربة و المياه و الطاقة و الموارد الحيوية"[12].

إن مفهوم الزراعة العضوية، بما فيه الجانب المستدام منه، لا يقتصر على تبني نظام زراعي يخفف استخدام المبيدات والأسمدة الكيماوية بل يقوم على حسن إدارة الموارد الطبيعية والبشرية والمدخلات الزراعية. فالزراعة العضوية هي نظام متداخل ومتفاعل ومتساند حيث أن المزارع والمجتمع يؤثرون ويتأثرون بالنظام الزراعي وبالدورة الحيوية. كما أن النظام العضوي يمتاز بالصفة التنظيمية الذاتية لأنه يمَكن العوامل الطبيعية أن تتفاعل وتحقق التوازن بانسجام منتظم ومتواصل بدلاً من تغليب عنصر أو أكثر من مكونات هذا النظام. فالزراعة العضوية هي طريقة حديثة بالمعنى العلمي وهي متبعة لإدارة الجانب الإنتاجي والاستهلاكي وتحظى باهتمام متزايد من الزراع والمستهلكين ورجال الأعمال والباحثين حول العالم.[13]

يبدو تعريف وزارة الزراعة الأمريكية الأكثر شمولية لتطرقه لكل العوامل المتعلقة بالزراعة العضوية، و من هذه التعاريف يمكن القول أن الزراعة العضوية تهدف إلى إنشاء نظام إدارة مستدام يحقق ما يلي[14]:

- المحافظة على أنظمة الطبيعة و دوراتها و يعزز صحة التربة و الماء و النبات و الحيوان و التوازن بينها.
- المساهمة في المحافظة على التنوع الحيوي.
- الاستخدام الأمثل للطاقة و الموارد الطبيعية مثل الماء و التربة و المادة العضوية.
- احترام متطلبات الرعاية و النواحي السلوكية للحيوان.
- إنتاج منتجات صحية ذات جودة عالية.
- إنتاج منتجات زراعية عضوية متنوعة بناءا على رغبات المستهلك.

لتحقيق هذه الأهداف ينبغي الالتزام بتطبيق التداول الزراعي واستعمال الأسمدة الخضراء والمواد العضوية المخمرة. إن استعمال النباتات من نوع البقوليات يمكن من تثبيت الأزوت من الهواء وتخزينه في الأرض، وهذا الأزوت الهوائي أول عنصر غذائي يحتاج له النبات وهو نقيّ وخال من السموم المعدنية. هذا النمط الزراعي يهدف إذا إلى تحسين خصوبة الأرض، تركيز و ترفيع نشاطها البيولوجي.

كما أن تطبيق التداول الزراعي يقطع الدورات الحياتية لمختلف الحشرات الضارة للزراعات ويخفض بذلك من الآفات والأمراض.

تمكن الزراعة العضوية من المحافظة على الماء والتربة وذلك :

- باستعمال التقنيات الخاصة للإنتاج النباتي، منها التداول الزراعي والتسميد. يرتكز هذا الأخير على المادة العضوية التي تقوم بدور هام في تغذية النباتات فتعتبر كمصدر ومخزن للعناصر الغذائية اللازمة لنمو النبات.
- بتحسين تركيبة الأرض: تمنع تماسك الأرض في كتل وتحسن تهويتها وتسهل اختراق الجذور ونموها فيها.
- بمنع انجراف الأرض وذلك بزيادة قوة حفظ الأرض للماء ، كما تمكن من تثبيت الميكروبات الأرضية. فكمثال للمحافظة على التربة من الانجراف، نذكر نتائج بلاد الشيلي الذي بعد سنوات من استعمال الزراعة العضوية تمكن المزارعون به من تخفيض انجراف التربة من 60 طن /هك إلى 12طن/هك.

تدعم الزراعة العضوية التنوع البيولوجي (Biodiversité) وذلك لحثها على استخدام النباتات الزراعية المتأقلمة والمقاومة طبيعيا لبعض الأمراض مما يقلل فرص إصابتها.

كما أنها تمكن المحافظة على بعض الأعشاب الطفيلية التي تأوي الحشرات النافعة والتي تقضي على الحشرات الضارة.

2- الزراعة العضوية في العالم:

إن حصة الزراعات العضوية من مجمل المساحات المزروعة آخذة في الزيادة. وقد بلغت المساحة الإجمالية للأراضي المزروعة عضوياً في العالم أكثر 50,9 مليون هكتار نهاية 2015، و هي تمثل 1% من مجموع الأراضي الزراعية لـ 179 دولة[15]. كما أن سوق المنتجات العضوية في توسع مستمر في أوروبا وأمريكا الشمالية وباقي الدول بما فيها الدول العربية.

جدول رقم1: يبين حجم الساحة المزروعة حسب النمط العضوي في العالم نهاية 2015

المنطقة	حجم المساحة المزروعة حسب النمط العضوي (هكتار)	النسبة إلى إجمالي المساحة المزروعة حسب النمط العضوي (%)
إفريقيا	1.683.482	3%
آسيا	3.965.289	8%
أوروبا	12.716.969	25%
أمريكا اللاتينية	6.744.722	13%
أمريكا الشمالية	2.973.886	6%
أوقيانوسيا	22838.513	25%
المجموع	50.919.006	100%

Source : Research Institute of Organic Agriculture (FiBL) & International Federation of Organic Agriculture Movements (IFOAM), **The World of Organic Agriculture 2017**, www.organic-world.net/yearbook/yearbook-2017.html (20/04/2017)

شكل رقم1: يبين الدول التي تتجاوز فيها مساحة الأرض المزروعة حسب النمط العضوي مليون هكتار لسنة 2015

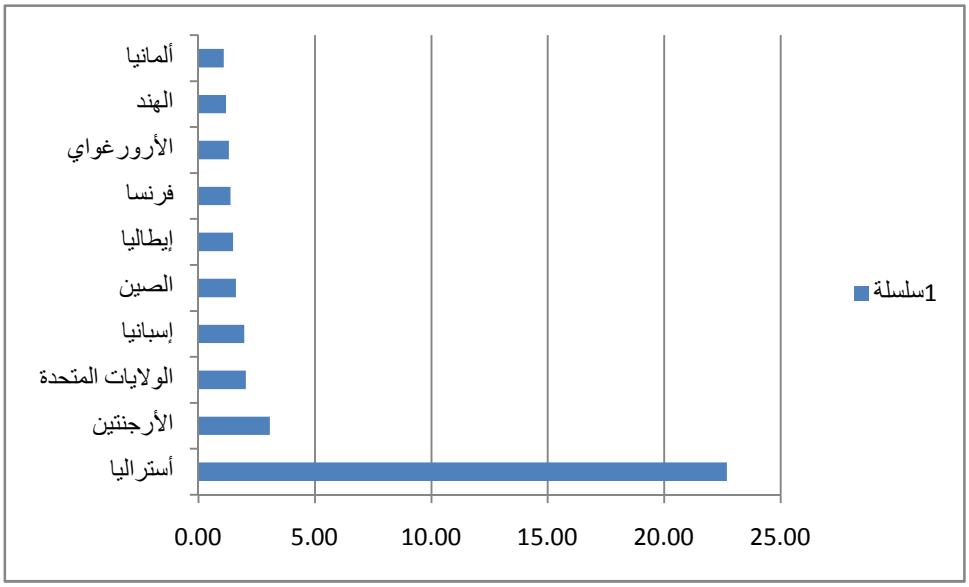

Source : Research Institute of Organic Agriculture (FiBL) & International Federation of Organic Agriculture Movements (IFOAM), **The World of Organic Agriculture 2017**, www.organic-world.net/yearbook/yearbook-2017.html (20/04/2017)

يبين الشكل و الجدول السابقين أن أكثر من 74% من الأراضي المزروعة حسب النمط العضوي تتركز في 10 دول، حيث تأتي أستراليا في الرتبة الأولى تليها الأرجنتين، ثم الولايات المتحدة، كما نجد دخول الهند و الصين ضمن مصاف الدول التي تزايدت بها المساحات المزروعة حسب النمط العضوي.

3- الزراعة العضوية في العالم العربي:

بدأت الزراعة العضوية في الوطن العربي في الثمانينات واستمر تطورها بالرغم من المعوقات الكثيرة التنظيمية والتشريعية. ويعود الفضل الأساسي في انتشارها إلى جهود الجمعيات الأهلية وغير الحكومية. كانت بداية الزراعة العضوية في العالم العربي بجمهورية مصر العربية مع بداية الثمانينات في صحراء بلبيس على مساحة 63 هكتار من الأعشاب الطبية العضوية تلتها بعض أصناف الخضار كالبطاطس والبصل والثوم والخيار والفلفل. وفي المغرب انتشرت الزراعة العضوية في أوائل التسعينات مع زراعة الحمضيات والزيتون في مراكش حيث تم التركيز على إنتاج زيت الزيتون العضوي، تلتها زراعة الخضار والفواكه ، وتم تصدير الخضار لأول مرة عام 1992 ، ومن بعدها انتقلت إلى زراعة النباتات الطبية والعطرية. وفي سوريا لا تزال هذه الزراعات في بدايتها وتركز على زراعة الزيتون والكرمة والحمضيات والخضار والنباتات الطبية. وانتشرت أيضا المراعي العضوية. وفي لبنان فان مساحات الزراعات العضوية آخذة في الزيادة بفضل القطاع الخاص ومبادرات المنظمات الأهلية وغير الحكومية، وقد بدأت في أوائل التسعينات وقامت على مبادرات شخصية لبعض كبار المزارعين ورجال الأعمال الذين تحصلوا على شهادات السلامة العضوية بهدف التصدير إلى الأسواق الأوروبية . كما تنتشر المنتوجات العضوية في السوق المحلي من صغار المزارعين الذين لا يملكون الإمكانات للحصول على هذه الشهادات، وأهم الزراعات العضوية في لبنان هي الفاكهة والخضار والزيتون والحمضيات والحبوب.[16]

وتمتاز البلدان الواقعة على حوض البحر المتوسط ، خصوصاً دول المغرب العربي، بميزة نسبية تتمثل في قربها من الأسواق الأوربية مما يسهل عمليات التصدير والشحن خصوصاً بالنسبة للمنتجات العضوية الطازجة. وفيما يلي بعض الأرقام الإحصائية عن الزراعة العضوية في بعض الدول العربية:

جدول رقم2: يبين مساحة الأرض المزروعة حسب النمط العضوي في الدول العربية بالمليون هكتار لسنة 2015

الدولة	المساحة	النسبة المئوية من إجمالي الأرض المزروعة
الجزائر	1.400	0,003
مصر	85.000	2,3
العراق	58	0,003
الأردن	1.706	0,2
الكويت	20	0,01
لبنان	1.222	0,2
المغرب	9.330	0,03
عمان	38	0,003
فلسطين(أراضي السلطة)	6.014	2
السعودية	36.487	0,02
السودان (2014)	130.000	0,2
تونس	145.629	1,4
الإمارات (2014)	4.286	1,1

Source : Research Institute of Organic Agriculture (FiBL) & International Federation of Organic Agriculture Movements (IFOAM), **The World of Organic Agriculture 2017**, www.organic-world.net/yearbook/yearbook-2017.html (20/04/2017)

ثالثا: الزراعة العضوية في تونس و الجزائر:

1- الزراعة العضوية في تونس:

انطلقت حركات الفلاحة البيولوجية في تونس خلال الثمنينات ببوادر خاصة وعرفت نموا بطيئا إلى حدود سنة 1998-1997. ثمّ تمّ وضع إستراتيجية وطنية ترتكزعلى عدّة نواحي :القوانين، البحث، التكوين، الإرشاد، التنظيم، الهيكل و التشجيعات. و قد ساهم هذا في التنمية و النهوض بالقطاع[17].

تراجعت المساحة المزروعة حسب النمط العضوي في تونس من أكثر من 187 ألف هكتار بنسبة من إجمالي الأراضي الزراعي تفوق 1.82% لسنة 2011، إلى 145.629 هكتار وبنسبة من إجمالي الأراضي الزراعي 1.4%، لكن تبقى تونس الدولة الأولى عربيا من حيث المساحة المزروعة حسب النمط العضوي.

فيما يلي بعض الأرقام الخاصة بالقطاع في تونس:

تطور إنتاج وتصدير أهمّ المنتجات البيولوجية (الوحدة : طن)

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الإنتاج النباتي الجملي (بإحتساب زيتون زيت)	9 077	39 364	30 030	100 000	120 000	145 000	174 500	245 500	311 000	233 000	244 190
الإنتاج النباتي الجملي (بإحتساب زيت زيتون)	5 566	12 116	16 430	40 000	80 000	65 000	74 500	165 500	247 000	137 000	112 078
الإنتاج الحيواني البيولوجي	-	-	-	-	-	-	-	-	5	5,720	5,760*
التصدير	1 110	1 015	3 018	2 615	5 600	9 000	13 000	12 095	14 096	16 700	17 807
القيمة (مليون دينارا)			**12**		**44**	**57**	**64**	**55**	**66**	**89**	**81**

المصدر: الإدارة العامة للفلاحة البيولوجية (أفريل 2013)

*: إنتاج العسل (4760 كلغ) وإنتاج دجاج لحم (400 كلغ)و إنتاج أغنام وماعز (600 كلغ) وإنتاج دجاج بيض (3000 بيضة)

2- الزراعة العضوية في الجزائر:

تعدّ الفلاحة الجزائرية مطريّة في معظم مساحاتها و قليلة الإستهلاك للمواد الكيماوية سواء أكانت للتخصيب أو لحماية الزراعات، حيث من مجموع 8.2 مليون هكتار الصالحة للزراعة، 6 ملايين هكتار منها أي ما يعادل 70% تخصّب وتستعمل فيها مواد كيماوية لحماية النباتات. لكن يبقى الإنتاج حسب الطريقة العضوية محدوداً جدا في البلاد، ومع ذلك فإن المساحة المزروعة حسب هذا النمط قد ارتفعت من 629 هكتار نهاية سنة 2011 إلى 1400 هكتار نهاية سنة 2015، ورغم أن هذه المساحة تبقى صغيرة لكن هذا التطور يمثل نسبة تتعدى 44% على مدى خمس سنوات.

وقد تم في السنوات الأخيرة منح اهتمام خاص لهذا النوع من الإنتاج حيث إنطلقت برامج مختلفة عبر التراب الوطني من أهمها18:

1- برنامج المعهد التقني للمحاصيل الكبرى ITGC:

انطلق خلال الموسم الفلاحي 2003 المعهد التقني للمحاصيل الكبرى برنامج الزراعة العضوية مع ثمانية مزارعين بمساحة إجمالية تقدر ب 17 هكتارًا تشمل عدة أصناف (حبوب وحبوب جافة).

قمح لين:2 هكتار، قمح صلب: 5 هكتار، شعير: 3 هكتار، فول و عدس و حمص: 7 هكتارات.

2- برنامج الديوان الوطني لتسويق الكروم و الخمور(ONCV) :

قدرت المساحة الإجمالية للإنتاج العضوي حسب مسؤولي الديوان الوطني لتسويق الكروم والخمور بحوالي 1400 هكتار (عضوية و إعادة تأهيل) موزعة كما يلي :

معسكر : 400 هكتار كروم لصنع الخمور

غليزان : 400 هكتار زيتون لإنتاج الزيت

ميلة : 135 هكتار زيتون لإنتاج زيتون المائدة

بالإضافة إلى 430 هكتار من الحبوب .

بالإضافة لهذه البرامج يوجد عدد من منتجي الخضر مهتمين بهذا النمط من الإنتاج ، وأن الشركة الدولية للمراقبة والتصديق ECOCERT تقوم بتنقيبات في الجنوب الجزائري وبالتحديد في ولايتي بسكرة وورقلة لإنتاج تمور عضوية موجهة للتصدير .

رابعا: أثر الزراعة العضوية على الأمن الغذائي

إن اعتماد الإنتاج الزراعي والغذائي العضوي يساهم في سد الفجوة الغذائية التي برزت بوضوح أهميتها في الدول العربية على غرار الجزائر لما لها من تأثيرات مباشرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وما يرتبط بها من قرارات تنموية.

يمكن إبراز أهمية الزراعة العضوية في تعزيز الأمن الغذائي المستديم في الجزائر في النقاط التالية:

تحقق زيادة في دخول **الزراع** والمنتجين المنتجات الزراعية العضوية ذات قدرة اقتصادية عالية تحقق زيادة في قيمة الصادرات نظراً لقدرتها في الولوج إلى الأسواق الخارجية وبالأخصَ على مستوى السوق الأوروبية التي تهمنا بالدرجة الأولى من حيث عامل الجوار، حيث تعد فرصة حقيقية لتنمية إنتاج بعض المواد الخاصة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط المطلوبة بكثرة والتي لا يمكن للعرض الأوروبي أن يغطي الطلب عليها. ووفقاً للإمكانيات المتوفرة ، فانه بالإمكان إنتاج الخضر بشقيها الطازج (تكملة للعرض الأوروبي في الفترة الشتوية) والمصبر، العسل، التمور، اللوز والزيتون (زيتون المائدة وزيت الزيتون)، بالإضافة إلى أنواع "الخمور". فزيادة الحجم النسبي للصادرات الزراعية إلى وارداتها، يعكس لحد كبير قوة وسلامة أداء النظم العضوية.

تعتبر الزراعة العضوية مهمة لأمن المزارعين المعيشي خصوصاً أولئك الذين يعيشون في المناطق التي تعاني من نتائج وأشكال تدهور العوامل الطبيعية، حيث تحقق لهؤلاء الزراع إنتاج محصولي اقل موسمية وحولي، كما تساعدهم في التوسع في استغلال الأراضي التي لا يتم استغلالها في أحد أو بعض المواسم لأسباب تدهور الأراضي الزراعية أو عدم كفاية مياه الري وذلك عبر استخدام الأساليب العضوية لإنتاج محاصيل على مدار السنة وتقليل خسارة المحاصيل وتحصين وإعادة بناء التربة وتنويع التركيب المحصولي واستعمال التدوير وتداخل الزراعات والتوسع الأفقي.

تنعكس نظم الزراعة العضوية على تحسين صحة المزارعين عن طريق تقليل أخطار الكيماوية ومكافحات الآفات وبقايا الهرمونات وتقلل من انتشار الأوبئة في الثروة الحيوانية. ومن الجدير ذكره أن المنتجات الغذائية العضوية المتوافقة مع معايير السلامة العضوية تعتبر في الدول المتقدمة إحدى ركائز خدمات الوقاية الصحية في المجتمع.

نظم الزارعة العضوية تحقق وفراً للمزارع على المدى المتوسط باعتبارها لا تعتمد على نظم اروائية معقدة ومكلفة ولا على مدخلات ومستلزمات من خارج النظام الزراعي. فالتكلفة الأساسية في نظم الزراعات العضوية هي في نظم الإرشاد والتدريب، وإذا ما أخذنا بالاعتبار المردودية على النظام البيئي واستدامته وعلى صحة الإنسان، فان عائدية النظم العضوية تكون عالية حتى على المدى القصير بالنسبة للزراع التقليديين المتحولين إلى الزراعة العضوية. لذلك تعتبر سياسات دعم التحول وتحفيز الزراع أمراً أساسياً في تخطي عقبات سنوات التحول الأولى.

خاتمة

إن الأمن الغذائي ليس موضوعا يحظى باهتمام الدول النامية فقط، فظاهرة الاحتباس الحراري الناتج عن التلوث يؤدي حما إلى زعزعة مواطن مختلفة في السلسلة الغذائية، و عليه فإن المناطق التي تتمتع بأن غذائي قد تدخل هي الأخرى منطقة الخطر.

يرتبط الأمن الغذائي ارتباطا وثيقا بالسياسات الزراعية المحددة للبدائل المتعلقة باستيراد و تصدير المنتجات الغذائية. و يمكن للزراعة العضوية أن تكون الرابط بين الأهداف الاقتصادية و البيئية و الاجتماعية في هذه السياسات، غير أن تجسيد هذه الميزة لا يمكن أن يتحقق إلا بتأسيس منظومة قانونية تدعم هذا النوع من الزراعة من خلال دعم المزارعين المطبقين له، و كذا دعم المزارعين الذين يريدون التحول إلى هذا النوع من الزراعة.

كما تساهم الزراعة العضوية في تعزيز الأمن المائي في عدة مجالات مثل نوعية ماء الشرب، و تخفيض احتياجات السقي في الأراضي المزروعة حسب النمط العضوي و زيادة مردوديتها خاصة في المناطق التي تعاني شح في المصادر المائية.

تساهم الزراعة العضوية في حماية التنوع الحيوي و ضمان استدامته، كما تساهم في استدامة الموارد الطبيعية عبر الاستخدام البيئي السليم وترشيد استخدام الموارد الزراعية خاصة المياه والأراضي وبالتالي تحقيقاً استدامة في التنمية الزراعية.

المراجع والهوامش

[1] محمد زيدان، **إشكالية الأمن الغذائي في إفريقيا والدول العربية ومتطلبات الحد منها** .

[2] السيد محمد السيرتي، **الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجيدة، الإسكندرية، 2000، ص1.

[3] -جهاد صبحي عبد القادر، محمد القطيط. **استراتيجية الأمن الغذائي في العالم العربي من المنظور إسلامي**.القاهرة، 2008.

[4] فوزية غربي، **الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص51.

[5] محمد السيد عبد السلام، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص72.

[6] فوزية غربي، مرجع سابق، ص51

[7] حوشين كمال، **إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع العلوم الاقتصادية'جامعة الجزائر،2006، ص229.

[8] محمد السيد عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص83.

[9] محمد عبده إمام، **الحق في سلامة الغذاء من التلوث في تشريعات البيئة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص26.

[10] الجمعية السعودية للزراعة العضوية، **دليل التحول إلى الزراعة العضوية**، من الموقع www.sofa.org.sa بتاريخ 2014/08/01

[11] حسام سليمان، **الزراعة العضوية**، مقالة في الحوار المتمدن-العدد: 3158 – 2010 / 10 / 18.

[12] محمد نبيل جامع، **علم الاجتماع الريفي و التنمية الريفية**، دار الجامعة الجديد، الإسكندرية، 2010، ص 464.

13ريتا حاصباني، **واقع وآفاق تطوير الزراعة العضوية في العالم العربي**، مداخلة في المؤتمر العربي للزراعة العضوية من أجل نظافة البيئة وتدعيم الاقتصاد، منظم من طرف المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تونس 28/27 سبتمبر 2003.

[14] الجمعية السعودية للزراعة العضوية، مرجع سابق

[15] Research Institute of Organic Agriculture (FiBL) & International Federation of Organic Agriculture Movements (IFOAM), **The World of Organic Agriculture 2017**, www.organic-world.net/yearbook/yearbook-2017.html (20/04/2017)

[16] ريتا حاصباني، مرجع سابق

[17] المركز الفني للفلاحة البيولوجية في تونس، www.ctb.nat.tn اطلع على الموقع بتاريخ 2014/08/01

18ر. تلمات و ن. هجرس ، **وضعية الزراعة البيولوجية في الجزائر** ، مداخلة في المؤتمر العربي للزراعة العضوية من أجل نظافة البيئة وتدعيم الاقتصاد، منظم من طرف المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تونس 28/27 سبتمبر 2003.